

الأجندة الوطنية

نحو مواجهة التغيرات المناخية والحد من تأثيرها

اول أجندة وطنية لمواجهة اثار تغير
المناخ يصدرها المجتمع المدني
في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

القاهرة- ٢٠٢٢



الأجندة الوطنية

نحو مواجهة التغيرات المناخية والحد من تأثيرها

مخرجات البرنامج التدريبي شركاء في المناخ

تحرير

ا.مي عجلان

مديرة وحدة البحوث والدراسات بمجلس الشباب المصري
منسقة البرنامج التدريبي " شركاء في المناخ "

إخراج فني

ا. ايهاب سامح

إشراف ومراجعة

د. محمد ممدوح

رئيس مجلس الأمناء مؤسسة مجلس الشباب المصري
عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع	م
٢	شكر وتقدير	١
٣	الجهات المنفذة للبرنامج التدريبي شركاء في المناخ	٢
٤	لجنة الخبراء في وضع الأجندة الوطنية	٣
٥	فريق العمل	٤
٦	الأحزاب الممثلة برلمانيًا ومؤسسات المجتمع المدني الشريكة في وضع الأجندة الوطنية	٥
٩	مقدمة	٦
١٠	الهدف العام	٧
١١	لمحة حول الأجندة	٨
١٧	الأجندة الوطنية " نحو مواجهة التغيرات المناخية والحد من تأثيرها"	٩
٢١	المراجع	١٠

البرنامج التدريبي شركاء في المناخ

يعمل البرنامج التدريبي شركاء في المناخ على وضع اجندة وطنية مشتركة بين لجان البيئة داخل الاحزاب المصرية الممثلة برلمانيا وبين منظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بالتعامل والتكيف مع تغير المناخ والحد من اثاره السلبية في اطار المسؤولية المشتركة للمجتمع المدني مع الحكومة في مواجهة التغيرات المناخية.

شكر وتقدير

أود أن أعبر عن خالص شكري وتقديري للجهود التي بذلت في العمل على الأجندة الوطنية من الخبراء والمشاركين من الأحزاب المصرية الممثلة برلمانياً ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال البيئة وإلى كافة فريق العمل لما بذلوه من جهود على مدار أشهر عديدة في التنسيق والتحضير لمخرجات الأجندة بجانب ذلك أود أن أتوجه بالشكر إلى مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية لما بذلته من أوجه تعاون في تنفيذ البرنامج التدريبي شركاء في المناخ وذلك وفقاً لموافقة وزارة الخارجية المصرية رقم ٢٥٠ لسنة ٢٠٢١ في إطار قرار السيد رئيس الجمهورية وتصديق البرلمان المصري علي البروتوكول الإضافي للإتفاق الثقافي بين الحكومة المصرية والحكومة الألمانية بهدف دعم وتطوير التعاون في نقل الخبرات والمعرفة الفنية والتعليمية والثقافية والتدريب على نحو يكفل المنفعة المشتركة مع مراعاة الاحترام الكامل للتشريعات والقوانين المصرية السارية .

جزيل الشكر لكل من قدم يد العون والمساعدة فيما كنا نطمح إليه من ذلك العمل وهو السعي في دفع مخاطر التغيرات المناخية والحد من تأثيرها على المجتمع.

تحياتي،،،

د. محمد ممدوح

رئيس مجلس أمناء
مجلس الشباب المصري

الجهات المنفذة للبرنامج التدريبي شركاء في المناخ

مؤسسة مجلس الشباب المصري للتنمية

أحد أكبر المؤسسات المركزية التي تعمل تحت إشراف وزارة التضامن الإجتماعي ومشهرة وفق قانون جمهورية مصر العربية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ تحت رقم ٦٠٢١ لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ تحت رقم ٩٥٣ لسنة ٢٠٢٠، منذ تدشين المجلس سعى أن يكون الكيان الحاضن لكافة الشباب المصري والمعبر عن طموحاته وأحلامه وذلك وفق إطار وطني يمثل الجميع استنادًا إلى أسس تؤمن بحقوق الانسان والعدالة الاجتماعية حيث يؤمن مجلس الشباب المصري للتنمية بأهمية الإشراف الحقيقي للجميع في تخطيط وتنفيذ وصياغة رؤية مجتمعاتهم في القضايا التي تخصهم بشكل مباشر وخاصة فئة الشباب لما يمتلكه من قدرة حقيقية على إحداث التغيير والطموح الذي يولد لديهم نتيجة انفتاحهم على عالم المعرفة والتواصل الاجتماعي.

مؤسسة فريدريش ناومان

مؤسسة ألمانية من أجل تعزيز السياسات الليبرالية تعمل في أكثر من ٦٠ دولة حول العالم، تأسست في عام ١٩٥٨ بهدف دعم حرية الأفراد وتؤمن المؤسسة أن التعليم المدني هو شرط أساسي للمشاركة السياسية، ووفقا لهذا الصدد فإن المؤسسة تعمل على تعزيز المشاركة من خلال تعزيز التعليم المدني، الحوارات، والمشورة، من أجل تعزيز الليبرالية وقيم الحرية وتمتلك المؤسسة مكاتب في عدة مواقع في أوروبا، أفريقيا، أمريكا وآسيا.

لجنة الخبراء في وضع الأجندة الوطنية

خلال العمل على وضع الأجندة الوطنية لمواجهة التغيرات المناخية تم الإستعانة بكلية الدراسات والبحوث البيئية جامعة عين شمس كشريك تدريبي في تنفيذ برنامج شركاء في المناخ لما تمتلكه الكلية من خبرة طويلة في العمل على ملف البيئة والمناخ وشارك على مدار تنفيذ البرنامج التدريبي مجموعة من الأساتذة والخبراء وهم كالتالي:

- ا.د نهى سمير دنيا. عميد كلية الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس
- ا.د هدى هلال. وكيل كلية الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس
- د. أحمد ماهر عبد البصير.
- د. محمد كامل زكريا حمودة.
- د. صفية أحمد محمد.
- د. أحمد العوضي.
- ا.د على ناصر.
- د. سهام هاشم.
- د. ولاء عثمان.

الخبراء المتخصصين في مجال البيئة والتغيرات المناخية

- د. عبد الجواد أبو كب. " الإعلامي والخبير البيئي - المتحدث الرسمي السابق باسم وزارة البيئة"
- د. سوسن العوضي. "أخصائية علوم البيئة- مديرة وحدة الوعي البيئي والتغيرات المناخية- مجلس الشباب المصري"
- د. منصور حسين. " خبير تغير مناخ بإتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ"

فريق العمل

مؤسسة فريدرش ناومان

- ا. هاني عبد الملك. مدير برامج مؤسسة فريدرش ناومان بجمهورية مصر العربية.

مؤسسة مجلس الشباب المصري

- ا. محمود ممدوح. المدير الإداري بمجلس الشباب المصري
- ا. مي عجلان. مديرة وحدة البحوث والدراسات بمجلس الشباب المصري
- د. سوسن العوضي. مديرة وحدة الوعي البيئي التغيرات المناخية بمجلس الشباب المصري
- ا. هاجر وائل. مديرة وحدة الإنتاج الإعلامي بمجلس الشباب المصري
- ا. هبة الله وائل. المنسق الإداري بمجلس الشباب المصري

الأحزاب الممثلة برلمانياً ومؤسسات المجتمع المدني الشريكة في وضع الأجندة الوطنية

■ أعضاء البرلمان المصري متمثلين في السادة النواب

■ النائب/ عادل عامر.

■ النائبة/ سميرة الجزار.

■ الأحزاب المصرية الممثلة برلمانياً

■ حزب مستقبل وطن.

■ حزب مصر الحديثة.

■ حزب المؤتمر.

■ حزب الحرية.

■ الحزب المصري الديمقراطي.

■ حزب التجمع.

■ حزب حماة الوطن.

■ حزب العدل.

■ حزب الحركة الوطنية.

■ حزب الوفد.

الأحزاب الممثلة برلمانياً ومؤسسات المجتمع المدني الشريكة في وضع الأجندة الوطنية

■ مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال البيئة

- الاتحاد العربي للشباب والبيئة.
- مؤسسة تراث هليوبوليس.
- الجمعية المصرية للإبداع والتنمية.
- منصة الوسيط البيئي.
- روتاركت مصر.
- مؤسسة نجمة
- جمعية الاقتصاد السياسي.
- جمعية شباب اليوم لتنمية المجتمع المدني .
- الأكاديمية المصرية لتنمية البيئة.
- مؤسسة climutopia
- مبادرة benha go green
- مؤسسة مصر السلام للتنمية وحقوق الإنسان .
- جمعية هوانم البشائر .
- مؤسسة صناعات الحياة.
- جمعية العلم والإيمان للتنمية.

الأجندة فى أرقلام

٥ ورش تدريبية



١٥ مؤسسة مجتمع مدني



٢ أعضاء مجلس نواب



٩٦ ساعة عمل



١٠ أحزاب مصرية ممثلة
برلمانيًا



تعتبر جمهورية مصر العربية واحدة من أكثر الدول تأثراً بالآثار السلبية الناتجة عن التغير المناخي وذلك بسبب تعداد السكان الضخم وهو ما ترتب عليه إطلاق أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التي تقوم على التمهيد نحو مستقبل أكثر استدامة وذلك عبر العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر هدفاً وبالأخص الهدف الثالث عشر الذي تم تخصيصه للعمل المناخي حيث يدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتداعيات التغيرات المناخية.

وفي ذلك السياق، جاء اهتمامنا بإطلاق برنامج تدريبي تحت عنوان شركاء في المناخ لمساعدة الدولة المصرية على الحد من تأثير التغيرات المناخية من خلال الجمع بين التخفيف والتكيف في إطار إدارة المخاطر المناخية، حيث قام البرنامج بتعزيز وعي وقدرة صانعي القرار الرئيسيين داخل لجان البيئة في الأحزاب المصرية الممثلة برلمانياً ومؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في التنمية لتنفيذ المشاريع البيئية ودمج تغير المناخ في الأهداف الرئيسية داخل مؤسساتهم، حيث تسعى هذه الخطة الوطنية إلى تعزيز الدور الريادي لجمهورية مصر العربية على المستويين الإقليمي والعالمي في مجال العمل المناخي.

وتماشياً مع ما سبق، تم إعداد هذه الأجندة الوطنية بالشراكة بين مؤسسة مجلس الشباب المصري للتنمية ومؤسسة فريدرش ناومان الألمانية لمواجهة التغيرات المناخية، حيث تسعى هذه الأجندة إلى تحقيق بيئة مستدامة، وقد استند العمل على هذه الخطة إلى برنامج تدريبي يتكون من خمس ورش عمل تمت خلال الأشهر الماضية في الموضوعات الآتية:

- كفاءة استخدام الطاقة.
- التكنولوجيات الصديقة للمناخ.
- إجراءات الحد من آثار الاحتباس الحراري.
- تعزيز حوافز الاستثمار على استخدام التكنولوجيا الصديقة للبيئة.
- تفعيل تطبيق المعايير والقوانين البيئية.

وفي الإطار ذاته، استمرت كل ورشة عمل على مدار يومين بواقع ٩٦ ساعة عمل لتحليل الواقع الموجود والثغرات في التعامل مع التغيرات المناخية بجانب التطرق للتجارب المختلفة الدولية والإقليمية في التكيف مع التغيرات المناخية وتم تقسيم فرق العمل إلى مجموعات للخروج بتوصيات فعلية متسقة مع الواقع المصري.

الهدف العام

الخروج بأجندة وطنية مشتركة بين الأحزاب السياسية الممثلة برلمانيًا ومنظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بالتعامل والتكيف مع تغير المناخ والحد من آثاره السلبية في إطار المسؤولية المشتركة للمجتمع المدني مع الحكومة في مواجهة التغيرات المناخية.

الأهداف الفرعية

- وضع أجندة وطنية تعبر عن المجتمع المدني والأحزاب السياسية للتعامل مع التغيرات المناخية وعرضها على صناع القرار.
- تعزيز وبناء قدرات وتشبيك لجان البيئة بالأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الشريكة بالمشروع للتعامل مع قضايا تغير المناخ.
- المساهمة في تعزيز الوعي المجتمعي حول قضايا التغير المناخي.

لمحة حول الأجندة

جاء اختيار الموضوعات التدريبية الخمس التي تطرق إليها البرنامج التدريبي شركاء في المناخ بناءً على كونها أكثر الموضوعات تأثيراً في مدى انتشار تأثير التغيرات المناخية وهو الأمر الذي استدعى الخروج بتوصيات واقعية وعملية قابلة للتنفيذ من خلال الخروج بتوصيات من المشاركين من لجان البيئة داخل الأحزاب المصرية الممثلة برلمانياً ومؤسسات المجتمع المدني وذلك في الفترة من يوليو ٢٠٢١ إلى مارس ٢٠٢٢؛ وفي إطار التحضير للأجندة الوطنية الأولى والتي يتشارك في إعدادها مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال البيئة والأحزاب الممثلة برلمانياً أعلن السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية في ٢٩ يناير ٢٠٢٢ استضافة رئاسة مصر للدورة الـ ٢٧ لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ COP ٢٧ في نوفمبر ٢٠٢٢، وذلك خلال القمة المصرية السنغالية التي عقدت بالقاهرة، والتي أكد خلالها الرئيس السيسي اعتراف مصر أن تكون رئاستها للدورة، معبرة عن تطلعات دول القارة الإفريقية، وأولوياتها ذات الصلة بتغير المناخ لاسيما وأن إفريقيا، تعد إحدى أكثر مناطق العالم، تضرراً من التبعات السلبية للظاهرة، وهو الأمر الذي استدعى تكثيف العمل للإنتهاء من تلك الأجندة وعرض ما بها من توصيات على الحكومة المصرية وجاءت الموضوعات التي شملتها الأجندة متمثلة في الآتي:

أولاً: كفاءة استخدام الطاقة.

يطلق على الاستخدام الفعال للطاقة " كفاءة استخدام الطاقة" حيث يقصد بها عملية التحكم بالطلب على الطاقة من خلال تطبيق أساليب وطرق عديدة أي أن الهدف من كفاءة استخدام الطاقة هو تقليل كمية الطاقة المطلوبة لتوفير المنتجات والخدمات بالإضافة إلى تقليل آثار تلوث الهواء ويتحقق ذلك عن طريق التحسينات في كفاءة الطاقة بشكل عام من خلال تبني تقنية أو عملية إنتاج أكثر كفاءة أو بتطبيق طرق مقبولة بشكل عام لتقليل فقد الطاقة.

وغنى عن القول، اهتمت الدولة المصرية بكفاءة وترشيد الطاقة وهو ما تمثل في تدشين وحدة مستحدثة تفعيلاً لقرار السيد المهندس وزير الصناعة والتجارة الخارجية رقم ١٧١ لسنة ٢٠١١ (بشأن إلزام المنتجين والمستوردون بوضع بطاقات استهلاك الطاقة على الأجهزة والمصابيح الكهربائية للاستخدام المنزلي وإلزامهم بالرجوع إلى الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة لمطابقة بياناتها والتحقق من مستوى استهلاكها للطاقة قبل طرحها في الأسواق حيث تقوم الهيئة من خلال وحدة كفاءة وترشيد الطاقة ب:

- وضع التصميم والتعليمات الخاصة بلصق بطاقة بيانات كفاءة استهلاك الطاقة.
- إصدار شهادة مطابقة بيانات بطاقة كفاءة استهلاك الطاقة وتصريح بلصق البطاقة.
- إقامة ورش عمل لجميع الشركات المصنعة والمستوردة - والجهات الرقابية - الوزارات المعنية وذلك لرفع وعي بأهمية تطبيق مواصفات كفاءة استهلاك الطاقة ودور الهيئة في مطابقة بيانات بطاقة كفاءة استهلاك الطاقة.

وفي ضوء ذلك تأتي دوافع كفاءة استخدام الطاقة متمثلة في الآتي:

- يعتبر تقليل استخدام الطاقة حل لمشكلة تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.
- يمكن أن يؤدي تحسين كفاءة الطاقة في المباني والعمليات الصناعية والنقل إلى تقليل احتياجات الطاقة في العالم في عام ٢٠٥٠ بمقدار الثلث، والمساعدة في التحكم في الانبعاثات العالمية لغازات الاحتباس الحراري وذلك وفقاً لوكالة الطاقة الدولية.
- تقليل الانبعاثات بأشكالها المختلفة والمؤثرة على عناصر البيئة نتيجة الوفرة في استهلاك الوقود في محطات التوليد والمركبات والاستخدامات الأخرى.
- دعم صناعة المعدات والأجهزة ذات الكفاءة العالية و المرشدة للطاقة، والمصنعة محلياً مما يساعد في تنمية الاقتصاد الوطني.
- الحد من الاستثمارات اللازمة لإنشاء مشاريع الطاقة الجديدة لمواجهة النمو في الطلب المتزايد وتوجيهها نحو تحسين جودة الخدمة المقدمة للمستهلك.
- تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة المستوردة وبالتالي خفض قيمة المستوردات والتي تشكل عبئاً على الاقتصاد المحلي

وتماشياً مع ما سبق، تتميز الدولة المصرية بموقعها وقدراتها الطاقوية سواء كانت موارد تقليدية أو موارد متجددة نتج عنها تحولات كبيرة في المجالات الاقتصادية، البيئية والاجتماعية التي تقدم الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، وفي خلال السنوات الماضية سعت الدولة إلى تدشين مشاريع مشتركة في ميدان تطوير إنتاج الطاقة المستدامة وذلك بهدف التحول من بلد يعتمد على موارد تنفذ إلى بلد يعتمد على موارد طاقوية متجددة، من خلال رفع كفاءة التصرف بالموارد والثروات الطبيعية، عن طريق تشجيع استخدام الأساليب والتقنيات النظيفة بيئياً والمقبولة اقتصادياً واجتماعياً، لترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءة استخدامها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تتطلب إدارة ذات كفاءة للموارد، وهو الأمر الذي استدعى بحث ودراسة موضوع كفاءة استخدام الطاقة خلال البرنامج التدريبي شركاء في المناخ للخروج بتوصيات عملية يتم تطبيقها في أرض الواقع.

ثانياً: التكنولوجيات الصديقة للمناخ.



يأتي تغير المناخ كتحدٍ لا يمكن إنكاره يزداد بسبب النشاط البشري إلى حد يؤدي إلى ظواهر مناخية كارثية تهدد جميع البشرية في جميع أنحاء العالم؛ ولهذا السبب، يأتي دور الأفراد في حماية كوكب الأرض الآن أكثر من أي وقت مضى، وذلك عبر الوسائل المختلفة والتي تأتي واحده منهم متمثلة في التكنولوجيات الصديقة للمناخ والتي يطلق عليها التكنولوجيا الخضراء، وهي إحدى الطرق التي يتم تطبيقها، لتحقيق تنمية أكثر استدامة حيث تساعد هذه التكنولوجيات في الحفاظ على البيئة من خلال كفاءة الطاقة وتقليل النفايات الضارة بجانب تقليل التأثير الضار للنشاط البشري على الأرض،

وفي ضوء ذلك، اعتمدت العديد من الحكومات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومن ضمنهم الحكومة المصرية خططاً طموحة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذكية وصديقة البيئة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من برامج وخطط تحقيق النمو الأخضر المستدام؛ وهو ما تحقق في توقيع بروتوكول تعاون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الصديقة للبيئة (الخضراء) بين وزارتي البيئة والاتصالات في عام ٢٠١٣ والذي نتج عنه في وقتها افتتاح مصنعاً لتدوير المخلفات الالكترونية، وتتضمن التكنولوجيا الصديقة الآتي:

- المحتوى المعاد تدويره ، القابل لإعادة التدوير، القابل للتحلل البيولوجي.
- المواد النباتية.
- الحد من المواد الملوثة.
- الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.
- طاقة متجددة.
- كفاءة الطاقة.
- تصنيع منخفض التأثير.

وفي سياق انتشار التكنولوجيات الصديقة للبيئة تم تفعيل العديد من المبادرات والمشروعات المرتبطة بإدماج التكنولوجيا للحد من تأثير التغيرات المناخية وهو ما ظهر في التكنولوجيا المستخدمة في الزراعة

عن طريق تطوير المحاصيل المحسنة، التي تعززت في العقود الأخيرة من خلال أدلة علمية كافية لدعم فائدتها وسلامتها، والتي أظهرت إمكانية التكنولوجيا الحيوية في إنتاج محاصيل مقاومة للتغير المناخي، ومن بين تلك التقنيات الصديقة للبيئة ظهرت أيضاً السيارات الكهربائية التي تستهلك طاقة أقل بجانب ذلك ظهر الوقود الحيوي، وهو بديل للوقود التقليدي المتولد عن الكتلة الحيوية للكائنات الحية أو نفاياتها الأيضية بالإضافة إلى تركيز الدراسات البحثية على الاستفادة بشكل خاص من نفايات المحاصيل، مثل قصب السكر أو الذرة، بهدف تعزيز الاقتصاد الدائري.

ثالثاً: إجراءات الحد من آثار الاحتباس الحراري.



يعرف الاحتباس الحراري على أنه الزيادة التدريجية لدرجة حرارة سطح الأرض، وذلك نتيجة زيادة نسبة الغازات الملوثة فيه، مثل غاز ثاني أكسيد الكربون وغيره، مما يؤثر في الحالة المناخية لسطح الأرض، حيث يأتي السبب الرئيسي لظاهرة الاحتباس الحراري هو زيادة نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون والغازات الدفيئة في الغلاف الجوي، وهو الأمر الذي يتطلب اتباع إجراءات وسياسات لتقليل النشاطات التي ينبعث من خلالها غاز ثاني أكسيد الكربون.

وغنى عن القول، هنالك العديد من الآثار السلبية لظاهرة الاحتباس الحراري؛ والتي تتمحور حول ارتفاع تغير المناخ الذي يعرف بأنه التغير الذي يحدث في الخصائص الإحصائية للمناخ على مدى فترات طويلة من الزمن، بينما الاحتباس الحراري هو التغير الذي يحدث في متوسط درجة حرارة سطح الأرض العالمي، وهنا يشير تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن الفجوة في الانبعاثات بين ما تقوم به دول العالم لإبطاء الاحتباس الحراري وما يجب عليهم القيام به سوف تصل إلى حوالي ٢٨ جيجا طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً بحلول عام ٢٠٣٠، وأوضح التقرير أيضاً أن الفجوة الكبيرة في الانبعاثات كفيلة لزيادة متوسط درجة الاحترار العالمي بمعدل ٢,٧ درجة مئوية بحلول نهاية القرن الحالي فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي، وهو الأمر الذي يخالف الوعد الذي قطعه قادة العالم على أنفسهم خلال مؤتمر باريس للمناخ عام ٢٠١٥ بالحد من الاحترار إلى ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة في محاولة لإنقاذ كوكب الأرض من ظواهر الطقس المتطرفة غير المسبوقة مثل موجات الحرارة والأعاصير.

رابعاً: تعزيز حوافز الاستثمار على استخدام التكنولوجيا الصديقة للبيئة.



تلعب التكنولوجيا دوراً هاماً في الحد من التأثيرات السلبية لانبعاثات الغازات والكربون وارتفاع درجة حرارة الأرض، وذلك إذا تمّ توظيفها بشكل يتسق مع الطفرة الصناعية التي تعيشها الكيانات الاقتصادية المختلفة وهو ما يتم تنفيذه بشكل جدي خلال السنوات الأخيرة، ففي عالم يتزايد فيه الوعي بالبيئة، يرغب المستهلكون في إنفاق أموالهم على منتجات لن تلحق الضرر بكوكب الأرض ولكن تقف العقبة أمامنا أن ليست كل الشركات على استعداد لتبني ضرورة "التحول إلى التقنيات الصديقة للبيئة" اعتقاداً خاطئاً بأن الاستثمارات الصديقة للبيئة باهظة التكاليف خاصة أن العائد على الاستثمار في التكنولوجيا الصديقة للبيئة يكون ممتازاً. وفي ذلك الإطار تتنوع فوائد التحول إلى التقنيات الصديقة للبيئة والتي يتمثل بعضها في الآتي:

- توفير الطاقة
- الإعفاءات الضريبية .
- سرعة العائد على الاستثمار.
- تحسين السلامة والصحة المهنية.
- فائدة اقتصادية كبيرة.

وغنى عن القول، تبنت العديد من الدول الاقتصادية الكبرى في العالم أهدافاً لانبعاثات صفرية بحلول عام ٢٠٥٠م؛ ليصل سوق الطاقة المعتمدة على الهيدروجين الأخضر إلى ١٢ تريليون دولار بحلول العام ٢٠٥٠؛ وبالتالي انضمت ١٨٩ دولة إلى اتفاقية باريس للمناخ عام ٢٠١٥، التي تهدف للحد من ارتفاع درجة حرارة الكوكب لأقل من درجتين مئويتين، وخلال جائحة كورونا كانت الطاقة النظيفة الجزء الوحيد من قطاع الطاقة الذي شهد نمواً، حيث سجلت فيه الكهرباء رقماً قياسياً، بلغ ٢٠٠ جيجاوات، في حين تقلص باقي قطاع الطاقة، وانخفض الطلب على النفط ٨,٨٪، والطلب على الفحم ٥٪.

خامساً: تفعيل تطبيق المعايير والقوانين البيئية.

مع تزايد خطورة التغيرات المناخية أصبح تطبيق معايير الاستدامة والقوانين البيئية ضرورة حتمية للحفاظ على الموارد، وهو الأمر الذي بدء تطبيقه في المشروعات القومية والكبرى سواء التي تنفذها الدولة أو تلك التي ينفذها القطاع الخاص، بجانب نشر الوعي بين المواطنين لمنع إهدار الموارد وتوفير مناخ آمن بتقليل معدل التلوث، لضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة، وتمثل خلال الفترات الأخيرة تطبيق المعايير عن طريق توفير إرشادات لرجال الأعمال عند تأسيس المصانع وتنفيذ المشروعات من خلال نماذج تتضمن معايير لتوفير استهلاكات المياه والكهرباء وذلك في ظل التوجهات العالمية نحو تحقيق التنمية المستدامة بهدف حماية الحياة على كوكب الأرض؛ خاصة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية للدول حفاظاً على حقوق الأجيال القادمة في توافر الموارد الطبيعية الآمنة لحياتهم وأنشطتهم المختلفة.

وغنى عن القول، شرعت الدولة المصرية في الفترات الأخيرة تطبيق وعقد اتفاقيات بشأن تحقيق استدامة الموارد ومنها دراسات تقييم الأثر البيئي للمشروعات والتقييم البيئي الاستراتيجي للتخطيط للبرامج التنموية والخدمية خاصة أن دراسات تقييم الأثر البيئي تدرج وفقاً لقانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ والذي يحرص على الحد من التأثيرات السلبية على البيئة نتيجة للأنشطة المختلفة بجانب التأكد من ملاءمة الظروف البيئية للمشروعات المقترحة، كما جاء الاتجاه الحكومي متمثل في التعاون بين وزارتي البيئة والتخطيط والتنمية الاقتصادية بتنفيذ سياسة رائدة في المنطقة العربية والشرق الأوسط لتطبيق أبعاد الاستدامة في مشروعات الموازنة العامة للدولة ضمن برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك المشروعات الممولة من الصناديق السيادية والمنح الأجنبية خاصة أن ما تسعى الدولة لتطبيقه خلال المراحل القادمة إنشاء مجتمعات حضرية مستدامة، وترشيد استهلاك الطاقة والمياه والموارد الطبيعية، والحد من الآثار السلبية لإنشاء وتشغيل المباني والمرافق على البيئة، بالإضافة إلى تحقيق العوائد الاقتصادية والصحية والاجتماعية

وفي ضوء ما سبق، تم تقسيم المشاركين في نهاية كل ورشة تدريبية من الموضوعات السابق ذكرها إلى مجموعات عمل مشتركة للخروج بتوصيات حول كل موضوع وكيف يمكن الحد من تأثيره عن طريق القوانين والتشريعات وأدوار المجتمع المدني وكيف يمكن تنمية وعي المواطنين للمساهمة في الحد من تلوث البيئة وإلى أي مدى يلعب التعليم والبحث العلمي دورًا إيجابيًا، وعقب إنتهاء الورش الخمس تم إعادة تجميع مخرجات تلك الورش في توصيات تم تقسيمها إلى عدد من المحاور المتمثلة في الآتي:

أولاً: القوانين والتشريعات

ثالثاً: المجتمع المدني والأحزاب.

ثانياً: الجهات التنفيذية.

رابعاً: البحث العلمي.

تسويات

الأجندة الوطنية
" نحو مواجهة التغيرات
المناخية والحد من تأثيرها "

أولاً: التوصيات الخاصة بالقوانين والتشريعات

- تعديل القوانين والتشريعات الخاصة بالأنشطة التي تؤثر على جودة البيئة " تغيظ العقوبات الخاصة بقطع الأشجار"
- إلزام محطات الوقود وتموين السيارات بالحصول على تراخيص تشغيل بزراعة عدد محدود من الأشجار المقاومة للتلوث وعوادم السيارات بمحيطها على أن يتم تحديد النوع والعدد بواسطة الجهات المتخصصة.
- تدشين محكمة متخصصة لقضايا البيئة والتغيرات المناخية. .
- تعديل التشريعات المرتبطة بالاستثمار في الاقتصاد الأخضر والتكنولوجيا الصديقة للبيئة لجذب مزيد من المستثمرين.
- خلق إطار تشريعي لزيادة نسبة المساحات الخضراء في المدن الجديدة وذلك عن طريق إضافة بعض المواد في قانون البناء الموحد.

ثانيًا: التوصيات الخاصة بالجهات التنفيذية

- إنشاء قاعدة بيانات جغرافية داخل وزارة البيئة GIS، بحيث تصبح الوزارة مطلعة على كل ما يدور من أنشطة داخل الجمعيات العاملة بالنشاط البيئي.
- تبني إستراتيجية التوسع في استخدام " طرق الري الحديثة الموفرة للطاقة " بدلا من الطرق التقليدية المهدرة للطاقة.
- تفعيل إعداد تقارير عن البصمة الكربونية لكافة منشآت الدولة الحكومية والخاصة.
- ضرورة التوسع في استخدام الهندسة الخضراء في تصميم المنازل.
- إتخاذ العديد من الإجراءات والتسهيلات التمويلية لجذب الاستثمارات الخضراء.
- تقديم حوافز للمشروعات والمنشآت التي تستخدم طاقة متجددة في العملية الإنتاجية.
- دعم المشروعات المتعلقة بإعادة التدوير.
- تطوير التقنيات التكنولوجية لمعالجة مياه الصرف الصحي.
- إدخال المواد الدراسية الخاصة بعلوم البيئة داخل المناهج الدراسية في المدارس والجامعات.
- تحسين سلالات المحاصيل الزراعية لتتواءم مع تغير المناخ.
- التوسع في بناء بنوك الأنسجة.
- التوسع في زراعة النباتات ذات الجدوى الإقتصادية مثل زراعة نباتات الخروع والجوجوبا.
- دعم المشروعات الصديقة للبيئة مثل تدوير المخلفات واستخدام البيوجاز والوقود الحيوي ومشروعات معالجة الصرف الصحي والصناعي.
- ضرورة التكامل في مشاريع الإنتاج الزراعي والسمكي والحيواني لتحقيق أقصى الاستثمار والاستغلال الأمثل.
- تفعيل دور المسؤولية المجتمعية للمستثمرين ورجال الأعمال لدعم المشروعات الصديقة للبيئة.
- إدماج إشتراطات تنفيذية ملزمة لإنشاء الطرق الخضراء بكافة مشاريع الطرق داخل وخارج المدن.
- رفع كفاءة البنية التحتية والخدمات لتقليل الإنبعاثات.
- تعويض المناطق التي جردت من المساحات لإقامة مشروعات أخرى كالطرق وغيرها بمساحات خضراء بديلة بما يناسب حق المواطن وفقاً للمعايير الدولية.
- تفعيل إشتراطات الأجهزة المعنية بالبناء والتشييد والتنسيق المعماري مع ضرورة إدماج البعد البيئي بكافة معاييرها.
- تفعيل نظام أمان للتخلص من النفايات الطبية الخطرة والسيطرة عليها.
- التوسع في الزراعات الرأسية واستنباط آلات ذات إنتاجية عالية.
- إعفاء الجمارك عن استيراد الخامات للمستثمرين العاملين في الاقتصاد الأخضر.

ثالثًا: التوصيات الخاصة بالمجتمع المدني والأحزاب السياسية:

- تنظيم أنشطة توعوية عن التغيرات المناخية تستهدف مرحلة التعليم الجامعي ومرحلة التعليم ما قبل الجامعي.
- استحداث لجان بيئية داخل الجمعيات والأحزاب السياسية وتفعيل اللجان القائمة بالفعل.
- تفعيل واستحداث نماذج المحاكاة داخل المدارس والجامعات المصرية لمناقشة ترشيد استهلاك الطاقة.
- تكوين وإنشاء رابطة من كافة الأحزاب المعنية بالنشاط البيئي لجمع الحلول والبدايل وعرضها على السادة أعضاء مجلس النواب والشيوخ
- خلق مجموعات عمل متخصصة داخل النقابات المهنية للعمل من أجل المناخ.
- تبني المجتمع المدني حملات إعلامية عبر منصات التواصل الإجتماعي للمشاركة في الأفكار المبتكرة المتعلقة بالتكنولوجيا الصديقة للبيئة.
- توفير برامج تدريبية للشباب حول ريادة الأعمال والموضوعات المتعلقة بالتكنولوجيا الصديقة للبيئة والإستثمار في الأخضر
- خلق مجموعات عمل متخصصة داخل النقابات المهنية للعمل من أجل المناخ.

رابعًا: التوصيات الخاصة بالبحث العلمي :

- بناء ودعم قدرات الباحثين المهتمين بمصادر الطاقة، وتشجيع المعامل الحاسوبية النموذجية (نموذج مصادر الطاقة).
- عقد شراكات مع منظمات المجتمع المدني المعنية بالبيئة والطاقة، لتبني الأبحاث العلمية ونتائج تلك الأبحاث.
- ضرورة التكامل بين التعليم والبحث العلمي لإنتاج تكنولوجيا صديقة للبيئة.
- ربط التعليم الفني بمتطلبات سوق العمل والبحث العلمي ومتطلبات الاستدامة.

العراجع

